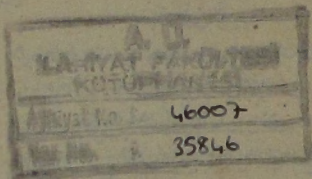


EY 0617

EY  
0617

*Istilahatül Hordis*



*نسخة*

35846 Y

297.301/HAC.N



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي لم يزل يمدنا بالبركات وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم  
وبشيرة ونذيرة **و** على آل محمد وصحبه وسلم شيئا كثيرا **اما بعد** فان التصديق  
في اصطلاح اهل الحديث قد كثرت وبسطت واختصرت فبما في بعض  
الاختصاص ان الشخص لا يثبت له ذلك فاجبت الاسوداجاء الا انه لا يثبت له ذلك المسالك  
**فانقول** اننا انما نثبت له طرقا لم يعد معين او معصية بما في ذلك الاثبات او بها  
او بواحد فالاول التواتر المفيد لعدم البطلان بشرطه والثاني المشهور وهو التسليم  
والثالث العزلة وليس شرطا للتصديق فاما في زعم الرابع القريب وعلم سوى  
الاول احواله فاما في القبول وفيما لم يرد ولو توقف الاستدلال بما على البحث عن احواله  
روايات دون الاول وقد يقع فيها ما يثير العلم المنطري بالقرائن على المختار **ثم** القرابة  
اما ان يكون في اصل السند او لا **فالاول** في المطلق **والثاني** في النسب ويقال به  
اطلاق القوة عليه **وغيره** اما ان يثبت له تامة القبط متصل بالسند غير معقل ولا شأ  
هو الصقي **لذا** **تقسيم** ويتفاوت رتبته بتفاوت هذه الاوصاف **ومن ثم**  
قدم صبيح البخاري **ثم** صحيح **ثم** شرطها فان شفا القبط وهو حسن لانه  
وكثرة طرقه يصح فان جمعا فليزده في التاقل حيث التفرع والاعتماد اسنادين  
وزيادة راويهما مقبولة مما لم تقه متناهية من سائر طرق فارجح فالراجح المحفوظ  
ومقابل الشاذ وامر وقد تمت مع الضعيف فالراجح المعروف ومقابل المجهول والزيد  
النسب وانما واقفة فيه فهو المتأخر وان وجد من يثبت فيه الشاهد وتبين الطرق  
لذلك هو الاعتبار **ثم** المقبول ان سلم من المعارضة فهو الحكم وان عورض بمثل فان

يمكن

يمكن الجمع من مختلف الحديث وثبت المتأخر فهو السابق والآخر المنسوخ والآخر الترميم  
ثم التوقف ثم المردود اما ان يكون السقط او عمن فالسقط اما ان يكون من باب  
السند مصنف او من باب جرد التابيع او غير ذلك فالاول المعلق **والثاني**  
المسند **والثالث** ان كان باثني فصاعدا مع التواتر فهو المفضل والا فهو المنقطع  
ثم السقط قد يثبت وانما او فبقيا فالاول يترك عدم التاقي **وغيره** حتى يثبت  
الاتاقي والثاني للمدلس ويرد بصيغة تحتل المعنى وكان وكذا المرسل  
الخطي من ماله لم يلق ثم العلق اما ان يكون كذا بل لا يردى او تمتد به ذلك او فخش  
غلط او غفلة او فسق او وهما او فالحل لثمة او جهالة او بدعة او سوء حفظ  
**والاول** الموضوع **والثاني** المزول **والثالث** المترك عارفي وكذا الرابع والخامس  
**ثم** الودع ان اطلع عليه بالقرائن او جميع الطرق فهذا الحديث المعلق **ثم** الخ لثمة  
ان كانت تغيير السباق مدرج الاسماء او مدرج موقوف بمرفوع **وهذا** مدرج الملق او به  
بمقدم او يتأخر فهذا المقبول او يتأخر فهذا المرفوع في المفضل الاسانيد او بابداله و  
ولا يرجح هذا المضطرب وقد يقع الابدال عند احتياجا او بتغييره مع بقاء الحفظ في  
السباق فالمصحيح فالمتحقق ولا يجوز تغيير الملق بالنقص والمردف للعالم **و** عا  
يجعل المعاني فان حق المصحة احيى لا يخرج القريب وسياق المسلك **ثم** الجمل الكسبية  
ان الراوي قد تكرر فذكر بغيره ما يشتهر لغرض وصنفوا في الموضوع وقد يكون  
معقل فلا يكثر **فمنه** وقد صنفوا في الوجود ان اوله يستحق اختصارا وفي المبررات  
ولا يثبت المهم ولو لم يثبت التعديل على الاصح فان سمي الراوي وهو المرفوع واحد  
عن غيره فهو مجهول المعين كالمعلم او اثنان فصاعدا ولم يوثق وهو مجهول الحال  
وهو المشهور **ثم** مرة اما بكثر او غفلة فالاول لا يثبت صحابه الجهر **والثاني**  
يقبل من لم يكن داعية في الاصح الا ان يري ما يتقوى به ثبته في غير المختار وبه

دل  
الابتداء



صح الجوان شيخ والسائل في سوء الحفظ ان كان لازما لروى في هذا الشأن لا يروى  
او باراد في المختلط ومتى توجب السئ الحفظ بقوله المسعر والمسلس واللس  
صاحبه هم حسنة الالفة باعتبار المجمع ثم السناد اما ان ينتهي الى النبي صلى الله عليه  
وسلم اما تخرجها وحكاها في قوله وفعلها ونقيره او لا الصنعا في ذلك وهو من في  
النبي صلى الله عليه وسلم ومنابر ومات على السلام ولو تخلف به في الصحيح او في التاثير  
ويروى الصنعا في ذلك فالأقهر في الثاني وهو قول الثالث المعلق ومنه  
دور الثاني في غير ذلك ولا في الثاني الاثر والمسند في صحابي بسند ظاهر  
الاقتبال فان قلنا ان ينتهي الى امام ذي صفة عليه كشعبة فالأقوال المعلق  
المعلق والثاني المعلق النسبي وفي الموافقة وهو الوصول الى شيخ احمد المصنفين  
من غير طريق وفي البديل وهو الوصول الى شيخ شيخه كذلك وفي المساواة وفي استواء  
عدد السناد من الراوي الاخر ومع السناد احمد المصنفين وفي المصافي وفي الاستواء  
مع تليف ذلك المصنف ويقابل المعلق باقسام الزوال فان تشارك الراوي ومن روى  
عنه في امر مثل السئ او في اللق في الاثر ان روى كل من السناد الا في المبرع وان روى  
عن روى عنه فالأقرب الاصل من السناد من الائمة من الانبياء وفي عكس كونه ومنه ما يرب  
عنه حقه وان تشارك اثنين من شيخ وتقدم ثلث احدهما فهو السابق واللاحق وان  
روى عن اثنين متفقين في السناد فافضل احدهما يثبت المصل وان كان الشيخ



قال الشيخ الامام العالم الحافظ وحيد رحمه وآوانه وفيه رحمه وزمانه  
 شهاب الدين ابو الفضل محمد بن علي الحسقلاني الشهير بدين جرتابه الله  
 الجنة بفضل ولطفه وكرمه **الحمد لله الذي علم نزل عالمنا قديما حيا قديما ماسما**  
**واسمها من الاله الاله وحده لا شريك له واكتبه بكمبيوتر وصلى الله على سيدنا محمد**  
**والحسين عليهما السلام** حاشا في بغيره ونذره وعلى الوجه وسلم تسليلا كثيرا **الحمد لله**  
 فانه التصانيف اصطلاح اهل الحديث فكونت للامم القديمة والحديث  
 في اوله مصنف في ذلك القاصي بوجوه الزايف فزني كتابه الحديث الفاضل  
 كنهه فيمن المستعجب والحاكم ابو عبد الله الشافعي في كنهه لم يهرب ولم يرب  
 ونلاه ابو يعقوب الاصمعي في فعله على كنهه مستخرجا واتي انشاء المحقق ثم  
 جاء بعدهم الخطيب ابو بكر العماد في تصنيفه في قوانين الرواية كتابا باسمه الكنه  
 وفي اواخرها كتابا باسمه جامع الاليسا الشيخ والسامع وقيل في مرفوعه الحديث  
 الا وقد صنف في كتابه هذا في كتابه قال الحافظ ابو بكر بن نقطة كل من تصنف  
 علم انما تحتين بعد الخطيب على كنهه ثم جاء بعدهم من تفرغوا لخطيب فانه  
 من هذا العلم بنصيب فجمع القاصي <sup>تعالى</sup> كتابا في الطيفاساه الامام ولوعقب  
 المايحي جرساه الامام في التبع الحديث جهل وامثال ذلك من التصانيف التي اشهرت  
 وبطلت ليوذوعها واحصرت ليشتمها الانه في الحافظ الفقير بقى الدين  
 ابو مروان عثمان بن صلاح عبد الرحمن الشهير زوري نزل دمشق في جمع لما اولى  
 بدين الحديث بالمرسة الزايف في كتابه المشهور فزنب فوزه واداره شيئا  
 بعد عن فلهذا الميصل في ترتيبها الوضع المتاسب واعتني بتصانيف  
 الخطيب المرفوعة في كتابه هذا صدها وصن لها مرفوعة خطب فاعرها

[illegible]



ان يستوي الامر فيه في الكثرة المذكورة من ابتداء الاستدلال والمراد بالاستدلال ان لا يقتضي الكثرة  
 المذكورة في بعض المواضع لان تزايد الزيادة هنا مطلوبة من باب الاول وان يكون  
 مستنداً الى الامر المشاهير او الصحيح اما ثبت بقضية العقل فماذا جمع هذه  
 الشروط الاربعة وهي عدد كثرية احاطت بالعادة فاطمطمع الكذب وروادك في مثلهم  
 من الاستدلال الاستدلال وكان مستنداً لتأنيدهم الحسن والصفات الا ذلك ان يصحب  
 خبرهم افادة العلم لاسمحوا هذا هو المتواتر وما تخلفت افادة العلم عن مكان مشهور  
 فقط فكل متواتر مشهور من غير عكس وقد يقال ان شرط الاربع اذا حصلت  
 استلزم حصول العلم وهو كذلك في الغالب لكن قد يختلف البعض لما منع  
 قد وضع هذا تعريف المتواتر وفلا قد يرد عليه ان هذا ليس هو العلم بل هو العلم بغير الشروط  
 او مع قصر عاقل في اثنين اي بغير ثبوت فسادها عالم بجميع شروط المتواتر او بها  
 اي بغير فقط او بوجوه المراد بقولنا ان يرد بانيان ان لا يرد باقل منها فان روى  
 بكثر في بعض المواضع من السند الواحد لا يفي في هذا العلم بغيره على الاثر الاول  
 المتواتر وهو العلم اليقيني فافهم النظر على ما يأتي في مقابلة شرط المتواتر  
 واليقين هو الاعتقاد الجازم المطابق وبما هو المعتمد ان في المتواتر بغير العلم اليقيني  
 وهو الذي يضطر الانسان اليه بحيث لا يمكن دفعه وقيل لا يفي العلم بالنظر في ليس بيقين  
 لان العلم بالمتواتر حاصل من العلم بالحقية النظر على ما هي اذا النظر تبييناً من كثرية  
 او مظنونة يتوصل بها الى العلم او ظنون وليس في العلم اهلية ذلك فلو كان  
 نظراً لا حصل لهم ولا ح هذا التعريف الفرق بين العلم الضروري والنظري اذ  
 الضروري بغير العلم بالاستدلال والنظري بغيره لكن مع الاستدلال في افادة  
 واما التقديري يحصل كماله من النظر في حصول العلم في العلم بالنظر وانما انتهت  
 شروط المتواتر في الاصل لانه ما يفي به الكيفية ليس بمبدأ علم الاستدلال في العلم بالاستدلال

يبحث

يبحث في صحة الحديث او ضعفه ليعلم به او يترك من حيث صفات لا يعلم  
 وصح الاداء والمتواتر لا يبحث عن رجال لا من جهة العدالة ولا من جهة الضبط  
 بل من جهة العمل من غير بحث فائدة ذكر ابن الصلاح ان من شأن المتواتر على التقديس  
 يقر. ويجوز ان لا يثبت ذلك في حديث من كذب على متعين اهلينا وقامعه مما لا يثار  
 وما افاده من العرة ممنوع وكذا ما افاده من العلم لان ذلك يشاع في قطع  
 كثرية الطرق واحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لاجل العادة احسن  
 يستأطفا على كذب او يحصل منهم اتفاقا ومن الحسن ما يقر به كونه المتواتر  
 وجود كثرية في الاحاديث ان المكتب المشهورة المتداولة يابى اصل العلم قان  
 ومنه بالمقطع عندهم بصفة نسبتها الى مصنفها اذا جمعت على اخرج حديث  
 ونقدت طرق تعدد تحليل العادة فاطمطمع على الكذب الا في الشروط  
 افاد العلم اليقيني بصحة الرواية ومن ذلك في الكتب المشهورة كغير  
 والشارع واول ايجاد الاسم مالم طرق محصورة بكثر من اثنين وهو المشهور  
 عند الخميني سمي بذلك لوضوحه وهو المستفيض على رأي جماعة من العلماء  
 الفقهاء سمي بذلك لانتشاره من فاضل الماء بيقين فيضا ومنهم من غاير  
 بين المستفيض والمشهور بان المستفيض يجوز في ابتداء وانتهائه سواء  
 والمشهور اعتمد ذلك ومنهم من غاير على كثرية اخرى وليس من مباحث هذا  
 الفن ثم المشهور يطلق على ما ذكرناه وما يشتهر على السنة فيشكل ما لا يشك  
 واحصا فسادا بل ما لا يوجد له اسناد او اصلا والثالث العربي وهو انه لا يفي  
 به اقل من اثنين سمي بذلك اما لاعتداله وجوده واما لكونه غرض اي قوى جملة  
 من طريق اخرى وليس غرض الصحيح على ما ذكرناه وهو ان يوجب على الخميني في الحديث  
 واليه يوجب كلام الحاكم اليه بعد الذي في علوم الحديث حيث قال الصحيح انه يرد















